الى أن يتم الاتفاق بين العرب واليهود بشأن مصيرها (**المصدر نفسه**، ص ١٣١٢)، خصوصاً وأن المعارضة العربية الشديدة للقرار جعلت مسألة تنفيذه بالوسائل السلمية غير واردة، بينما بدت بوادر تحسب من انعكاسات سلبية على المصالح الأميركية في العالم العربي.

ولم تكن هذه الاعتبارات سائدة في وزارة الخارجية الأميركية وحدها، بل شاركها الرأي، بشكل أو بآخر، عدد آخر من أجهزة الحكم الأميركية. ففي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قدمت هيئة التخطيط السياسي مذكرة «سرية للغاية» حول السياسة الأميركية تجاه المسألة الفلسطينية أوضحت فيها أن تأييد الولايات المتحدة لقرار التقسيم، أو الاتجاه للعمل على تنفيذه بالقوة، قد يثير غضب العرب الى درجة تدفع عناصر متطرفة وغير مسؤولة للوصول الى الحكم في العالم العربي، بحيث يتغير، مثلاً، نظام الحكم في السعودية وتفقد الولايات المتحدة امتيازاتها النفطية هناك. كما قد تحدث انقلابات في أماكن أخرى من العالم العربي تؤدي الى استبدال الزعماء الحاليين «الأكثر اعتدالاً... والذين يقيم معظمهم علاقات مع الغرب... بعناصر غير مسؤولة» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٥٥٠). كذلك قد تثير مثل تلك السياسة الغضب في العالم الاسلامي، ولن يؤدي كل ذلك الاّ الى المسّ بالمصالح الأميركية. ولهذا طالبت الهيئة بعدم اتخاذ أية مبادرة جديدة لتنفيذ قرار التقسيم، ومعارضة ارسال قوات دولية، أو أية قوات متطوعين أخرى للقيام بذلك، والعمل على اعادة المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة مرة ثانية، من خلال السعي الى ايجاد حل سلمي يرتكز على انشاء دولة فدرالية في فلسطين أو فرض الوصاية عليها (**المصدر نفسه**، ص ٥٥٣ ــ ٥٥٤). وتبع هذه المذكرة اقتراح مماثل، أكثر تفصيلاً، قدمه صموئيل كوبر، أحد العاملين في قسم الشؤون الشرق أوسطية والأفريقية في وزارة الخارجية (النص في **المصدر نفسه**، ص ٥٦٣ ــ ٥٦٩). وتوالت بعد ذلك الاقتراحات في هذا الصدد، وكان من بينها اقتراح قدمه دين راسك، وهو آنذاك مدير مكتب الأمم المتحدة في الخارجية الأميركية، صاغه من خلال وجهة النظر المرتكزة على متطلبات الأمم المتحدة (النص في **المصدر نفسه**، ص ٦١٧ و٦١٨). كما تقدمت هيئة التخطيط السياسي بمذكرة أخرى، أكثر تفصيلاً من مذكرتها السابقة (النص في **المصدر نفسه**، ص ٦١٩ ــ ٦٢٥)، بينما طالب أيضاً الأعضاء العسكريون في مجلس الأمن القومي بتغيير السياسية الأميركية تجاه فلسطين (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٢)، خصوصاً بعد أن اتضح أنه ليس لدى الولايات المتحدة قوة عسكرية كافية يمكن أن تستغني عنها للعمل على تنفيذ قرار التقسيم (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٣)، وكان قادة الجيش الأميركي قد أبلغوا وزير الدفاع جايمس فورستال أن تنفيذ التقسيم عنوة يحتاج الى قوة مؤلفة من ١٠٤ الآف جندي، وهو عدد لم تكن قوات الاحتياط الأميركية تستطيع الاستغناء عنه (أنظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص ٧٩٧ و ٧٩٩ و ٨٣٢).

كذلك حذرت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة من مغبة تأييدها لقرار التقسيم، منبهة من المخاطر المتوقعة على مصالح الدولتين من جراء ذلك. ففي مذكرة بعثت بها السفارة البريطانية في واشنطن الى وزارة الخارجية الأميركية، بتاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وذلك اثر لقاء بين وزيري الخارجية الأميركي والبريطاني، مارشال وبيفن،